المخرج لكردستان العراق : عراقية الحل وانتخابات بأشراف الامم المتحدة

ان الاقتتال الذي شهدته كردستان العراق خلال شهر ايار الماضي ليس الاول منذ قيام الادارة الكردية "المستقلة" في ايار 1991، فقد سبقه في كانون الاول 1993 صدام مسلح بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وعناصر من الحزب الاشتراكي بقيادة حمه الحاج محمود واعقبه بعد اسبوعين قتال حاد بين مقاتلي الحركة الاسلامية في كردستان ومقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني. ولكن الجديد هو انتقال الاقتتال من طرف رئيسي واخر ثانوي، الى اقتتال الحزبين الرئسيين المتقاسمين للسلطة في كردستان- الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

ان تاريخ العلاقة بين الحزبين، وبالذات بين زعامة الحزبين (البرزاني والطالباني) هو تاريخ صراع يتخلله هدوء يمتد الى الستينات خاصة وان حزب الطالباني هو بالاصل ظاهرة انشقاق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البرزاني.

الادارة الكردية «المستقلة»

ان نشأة الادارة الكردية المستقلة في شمال العراق هي حصيلة صدف وظروف اقليمية ودولية، خارجة عن ارادة الاكراد.

صدر القرار 688 لمجلس الامن (5 نيسان 1991) الداعي لاحترام حقوق الانسان في العراق وذلك في اطار تهديد هذا الانتهاك لامن واستقرار المنطقة بسبب نزوح مايقارب المليونين كردي نتيجة قمع السلطات العراقية لانتفاضة الاكراد ضد الحكم في اعقاب هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية.

وجدت الولايات المتحدة وبريطانيا نفسيهما امام ضغط الرأي العام العالمي عبر شاشات التلفزة التي اظهرت بشاعة النزوح الكردي الى ايران وتركيا الذي تسبب بوفاة اكثر من 200 الف كردي حسب تقديرات الامم المتحدة، خاصة وان تلك الدوائر الغربية هي التي شجعت على انتفاضة العراقيين، عربا واكرادا، ضد نظام بغداد.

وعندما اعلنت تركيا (5 نيسان 1991) رسميا رفضها استقبال المزيد من اللاجئين العراقيين الاكراد داخل حدودها، بادرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بتاريخ 16/4/1991، الى الاعلان عن عملية "بروفايد كومفورت" لاغاثة الاكراد العراقيين المتجمعين قرب الحدود التركية-العراقية، واعلنت المنطقة المحاذية لتلك الحدود "منطقة آمنة" لهذا الغرض، وفرضت على بغداد سحب قواتها من تلك المنطقة ولمزيد من طمئنة للاجئين الاكراد،

اعلنت ذات الدول الكبرى، وليس مجلس الامن، المنطقة العراقية الواقعة شمال خط عرض 36 منطقة خالية من الطيران العراقي وفرضت رقابتها الجوية عليها.

ما بدأ كأجراء موقت لاحتواء ازمة النزوح الكردي اتسع بحكم الضرورة بعد انسحاب الادارة الحكومية العراقية، ليصبح ادارة كردية مستقلة. شمل انسحاب الادارة العراقية معظم المناطق الكردية بما فيها مناطق جنوب خط 36، ومع الانسحاب العراقي تخلت بغداد عن مسؤوليتها الادارية والمالية والغذائية تجاه سكان المنطقة الكردية، ففي اكتوبر 1991 توقفت بغداد عن دفع رواتب الموظفين في المنطقة الكردية وخفضت تخصصيات المنطقة الغذائية الى الربع الى ان الغتها تماما، وتطور هذا الانسحاب بعد فشل المفاوضات الحكومية-الكردية الى حصار اقتصادي لتلك المنطقة.

لقد تعاملت الدول الغربية مع الوضع الكردي الجديد في العراق كحالة موقتة الى ان يحسم مصير النظام في بغداد. ولكن استمرار النظام في بغداد خلق الحاجة الى مؤسسات اكثر ديمومة، فانتقلت مسؤولية اغاثة اللاجئين الاكراد من قيادة قوات التحالف الى هيئات الامم المتحدة في 7 حزيران 1991، ودخلت هذه بدورها في مفاوضات مع الحكومة العراقية بشأن تنظيم تلك الاغاثة بشكل قانوني يعترف بسيادة العراق، الامر الذي حد من قدرة تعاون هذه الهيئات مع الادارة الكردية الجديدة، وبالذات مع الحكومة الكردية المنتخبة، مما خلق في الواقع ادارتين في كردستان العراق، الاولى كردية ولكنها منقسمة وبدون امكانيات مالية، واخرى دولية على شكل هيئات دولية ومنظمات غير حكومية تملك بعض المصادر المالية.

مصاعب الادارة الكردية

تحت ضغط فشل المفاوضات الحكومية-الكردية في اذار 1992، وضرورة قيام ادارة كردية محلية، اتجهت الاحزاب الكردية الى اجراء انتخابات برلمانية في ايار 1992 بامل حسم الصراع بين الحزبين الكبيرين وانتخاب سلطة برأس واحد.

فشلت الانتخابات في حسم الصراع بين الاطراف الكردية الرئيسية، وطعن الطرفان الرئيسيان بنزاهتها ولكن تحت و طأة الخوف من نتائج اعلان فشلها، اتفق الطرفان على تعليق خلافاتهما من خلال اعتماد مبدأ التناصف في السلطة والادارة الى ان يتم اعادة اجراء الانتخابات وبالذات انتخاب الرأس الواحد.

وهكذا ولدت الادارة الكردية وهي مشلولة بحكم الانقسام الناشىء من سياسة تناصف المسؤولية والقرارات، ومما زاد من سلبية سياسة التناصف هو الغاء دور المعارضة البرلمانية، فأضطرت بعض الاحزاب الصغيرة كالحزب الاشتراكي، الى الانصهار باحد الحزبين الرئسيين، والتجأ البعض الاخر كالحركات الاسلامية والتركمانية الى الاستعانة

بدول مجاورة لمساندتها. وبغياب الممارسة الديمقراطية اصبح تعاون مثل هذه الاحزاب مع تركيا او ايران مبررا خاصة وان الحزبين الكبيرين تعاونا في السابق مع ايران وحتى تركيا.

ومن الناحية الثانية، اكدت الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة بانها ليست بصدد الاعتراف بالحكومة الكردية الاقليمية الجديدة، ويعود امتناع رئسي الحزبين الرئيسيين، برزاني وطالباني عن المشاركة في الحكومة الاقليمية لرفض الدول الكبرى الحوار معهما بصفتهما الحكومية الجديدة. كما لم توافق الامم المتحدة، على ان يسمح للادارة الكردية بالحصول على الاموال العراقية المجمدة، او حتى رفع الحصار عن المنطقة الكردية. والاموال التي توفرها المنظمات الدولية وغير الحكومية للاغاثة استمر صرفها بشكل مباشر من قبلها وليس عبر الحكومة الكردية الجديدة مما حرم الادارة الكردية من مصدر مالي، وبالتالي زاد من عجزها.

وتضخم هذا العجز الاداري في ظل تفاقم الازمة الاقتصادية في المنطقة الكردية "المستقلة"، الناجم عن التضخم والارتفاع الجنوني للاسعار والحصار الدولي والحكومي المزدوج. فهناك ما يقارب 160 الف موظف على ملاك الادارة الكردية يعتمد على رواتبهم البالغ معدلها 350 دينار، اكثر من مليون كردي. والكلفة الاجمالية لهذه الرواتب تشكل ثلث ميزانية الحكومة الاقليمية البالغة 1.37 بليون دينار عراقي. وبذات الوقت يعتمد حوالي 000،750 كردي على الاغاثة المباشرة التي تقدمها المنظمات الدولية-التي لاسباب دبلوماسية وسياسية-لاتتعاون مباشرة مع الحكومة الكردية، الامر الذي اضعف من هيبة الحكومة الكردية وجعل من تلك المنظمات بديلا بالنسبة للمواطن الكردي.

التناقضات الداخلية الكردية

ان الازمة الاقتصادية عمقت التناقضات والانقسامات التقليدية في المجتمع الكردي.

- فالمساعدات الانسانية تم تركيزها في المناطق الآمنة، التي تشمل دهوك وزاخو وعقرة الواقعة تحت نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني، بينما المناطق التي تخضع لسيطرة الطالباني كالسليمانية ليست ضمن المنطقة الامنة وطالما اهملت من حيث المساعدات الانسانية. ان هذا التباين في الدعم الاقتصادي زاد من حدة الاختلاف بين الحزبين الحاكمين.

- وبفشل الحزبين في خلق ادارة شاملة قادرة على ادارة المنطقة ككل، اندفع الطرفان الى تكريس نفوذ كل منهما على حساب فعالية وهيبة الادارة الحكومية الجديدة.

- ان الضائقة الاقتصادية انعكست اجتماعيا من خلال تصاعد الصراعات على مصادر المياة والاراضي، اضافة الي السرقات والجرائم. واصبحت المعدات الصناعية وغيرها من معدات الحكومة العراقية سلع تجارية تهرب للخارج.

- ففي غياب ادارة فعالة استرجع العديد من "المستشاريين" والقوات المتعاونة سابقا مع نظام بغداد، سلطتهم اعتمادا على قدراتهم المالية، اضافة الى استغلالهم صراع الحزبين الرئيسيين من خلال التحالف مع هذا الطرف او ذاك. واصبح للبعض منهم، كتحسين شاويش، مليشيا خاصة به في منطقة جمجمال. وبذات الوقت تعمق الصراع بين الملاكين والفلاحين، كما حصل في منطقة بشدر حيث طردت الحركة الفلاحية مالكي الاراضي بالقوة. ويبدو ان الحادث الذي اشعل فتيل القتال بين الحزبين الرئيسيين في الاول من ايار كان بسبب صراع على ارض بين ملاكيها السابقين والفلاحين راح ضحيته المالك علي حسو ميرخان البرزاني.

التحفظات التركية والايرانية

لاتقبل ايران وتركيا فكرة كيان كردي مستقل او حتى شبه مستقل يمتد تأثيره الى اكراد بلديهما. وكان تعاون البلدين مع بعض الاطراف الكردية مشروطا بضمان مصالح البلدين.. فالتعاون التركي مع بعض القيادات الكردية العراقية اشترط عدم التعاون مع حزب العمال الكردستاني في تركيا، ومع ذلك استمرت الغارات الجوية والعمليات العسكرية التركية داخل كردستان العراق منذ اب 1991. وليس مستغربا ان تقوم ايران بدعم احزاب وتكتلات سياسية كردية تحت غطاء اسلامي، وقد برز الى السطح اليوم اكثر من اربعة احزاب اسلامية، اذكر منها: الحركة الاسلامية في كردستان العراق بقيادة الشيخ عثمان عبد العزيز، وحزب الله الثوري بقيادة ادهم البرزاني، حزب الله بقيادة الشيخ خالد البرزاني، اضافة الى الحزب الاسلامي الكردستاني الذي هو امتداد لحركة الاخوان المسلمين. ومع ذلك قامت القوات الايرانية البرية في اذار 1993، بهجوم داخل الاراضي العراقية الكردية، وفي نيسان 1993 دمرت الطائرات الايرانية قرية بشديشان في منطقة بشدار الواقعة شمال محافظة السليمانية وذلك بعد بضعة اشهر من اعادة بنائها. وعلى الرغم من ان هذه القرية تقع شمال خط عرض 36، الا ان الهجوم الجوي لم يلق اي معارضة من قوات التحالف الغربي وكذلك الحال بالنسبة لهجوم الطائرات التركية التي تنطلق اصلا من قواعد التحالف الجوية.

الخروج من مأزق الجمود وحالة اللاحل

ان الاقتتال الكردي- الكردي الاخير يمثل خيبة امل كبيرة للمعارضة العراقية، خاصة المؤتمر الوطني العراقي، الذي علق الكثير من الامال على دور الاكراد العراقيين والتجربة الكردية "الديمقراطية" في اسقاط النظام الحاكم في بغداد.

والامر الذي زاد من مرارة الخيبة هو ضخامة الهالة الاعلامية التي اسبغها الخطاب السياسي والاعلامي للمؤتمر الوطني العراقي وبالذات الطرف الكردي على التجربة "الديمقراطية" في شمال العراق. وان تداعي بعض اطراف

المعارضة اليوم الى اصدار بيانات و"فاكسات" النصح والتمني لا تحقق مخرجا للمأزق الكردي القائم، والذي يشكل الاقتتال الاخير احد مظاهره، كما ان اعتقاد البعض ان خلاص الحركة الكردية يكمن في انهاء ثنائية القطبين (البرزاني والطالباني) عن طريق ازاحة احدهما بالقوة، هو- على افتراض حسن النية- تبسيط اقرب الى الجهل بواقع الاكراد، فقد حاول الطرفان الغاء احدهما للأخر عبر ربع القرن الماضي دون جدوى.

كما ان محاولة البعض تحميل الديمقراطية مسؤولية الفشل، وادعاء عدم اهلية الاكراد للممارسة الديمقراطية هو تغطية لفشل ممارسة الحزبين بسبب اعتماد تناصف الهيمنة باسم "الديمقراطية" والغاء شرعية ودور المؤسسات الحكومية ومشاركة الاخرين، وعليه ليس غريبا غياب الحكومة والبرلمان الكرديين عن كامل الاحداث الدامية.

ومحاولة تحميل الدول المجاورة المسؤولية هو نوع اخر من الهروب من المسؤولية والمراجعة.. نعم ان للدول المجاورة -تركيا وايران- مصالح تختلف مع تطلعات الحركة القومية الكردية في العراق ولكن الحكمة السياسية تملي على الطرف الكردي تفهم هذه الاختلافات وعدم زج الاختلافات الداخلية في اتون الخلاف الاقليمي. فاليوم وبعد كل هذه التجارب المرة لانقرأ في ادبيات الحزبين الرئيسيين سوى التبرير وتحميل الاخرين مسؤولية الاخطاء.

ان تغييب القوى السياسية الاخرى بسبب سياسة التناصف حرم الاكراد من قوى وطنية ثالثة ورابعة تساهم في خلق حالة من توازن المصالح تمنع الوصول الى الطريق المسدود. والدور البارز الذي لعبه عرب عراقيون من قادة المؤتمر الوطني (شيوعيون، حسن النقيب واحمد الجلبي) في التوسط بين الطرفين يؤكد هذه الحالة.

ان المراجعة المطلوبة لا تقتصر على الطرف الكردي، بل هي مطلوبة عراقيا. ويجب ان تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

اولا: الاستقرار الموقت الذي فرضة التدخل الدولي في كردستان العراق ليس حلا مقبولا للمشكلة الكردية ولا للعراق ككل، وان الزمن ليس بالضرورة لصالح اكراد العراق. فطالما قال قادة الاكراد ان كردستان العراق ليست افغانستان او صوماليا، ولكن حالة الانتظار دون امل بحل واضح فجرت صراعا قبليا وحزبيا يذكرنا بأفغنستان.

ثانيا: ان اختلاف دول الجوار-تركيا وايران وسوريا- مع بغداد يتفاوت بالدرجة و المنطلق والبعض منها-خاصة تركيا- قد يجد مبررا للمصالحة، ولكنها تتفق جميعا في رفض المشروع القومي الكردي، واللجوء لامريكا لمعادلة دول الجوار، هو كالمستجير بالرمضاء من النار. ان واشنطن بصدد تسوية حسابات مع نظام صدام حسين وليست معنية باقامة كيان كردي، مستقل او ذاتي، وتجربة 1975 التي فرطت بها واشنطن بمصالح الاكراد من اجل تسوية ارضت ايران الشاه قريبة للاذهان.

ثالثا: اجماع دول التحالف اخذ يتراجع تحت تأثير عدد من العوامل، ولكن بريطانيا والولايات المتحدة لاتزالان مصرتين على موقفهما من ابقاء حالة الحصار والجمود القائمة في العراق، الامر الذي يعني استمرار ((Stalemateالجمود

القائم على حالة اللاحل: فصدام اصبح في الحكم ضعيفا لايملك القدرة على التهديد، ولكن بذات الوقت ليس هناك طرفا عراقيا قادرا على اسقاطه ولا طرفا دوليا مستعدا للتضحية بشريا لتحقيق هذا الهدف. والاكراد بالرغم من كونهم على ارضهم تحولوا للاجئين بحاجة الى صدقات الاخرين. بينما اصبح للامريكان وحلفائهم موطىء قدم عسكري في العراق.

رابعا: المشروع القومي الكردي دخل ذات النفق المسدود الذي وصله المشروع القومي العربي في العراق عندما جعل من الاهداف القومية بديلا عن بناء عراق مستقل ديمقراطي. ويبدو ان بعض الاكراد يكرر التجربة وذلك بتغليب البعد القومي على البعد العراقي القائم على الديمقراطية للجميع. واذا كانت الدعوة الى وحدة العراق مع اي بلد عربي هي اليوم اقرب الى الاماني منها الى الواقع، فان الحديث عن كردستان الجنوبي (اشارة الى وحدة كردستان المجزئة بين تركيا وايران والعراق وسوريا) هي استفزار لمشاعر العداء لقوى اقليمية ستجد في حرمان هذا الشعب من حريته وحقوقه الديمقراطية امرا ضروريا لمنع المشروع القومي الكردي. وبذلك سيكون الكردي العراقي كالعربي العراقي الذي باسم الوحدة مع مصر فرط بالمطاليب الديمقراطية وكرس الدكتاتوريات العسكرية فاضاع الوحدة والديمقراطية بذات الوقت. وان تعايش عرب واكراد العراق في صيغة ديمقراطية هو دعم لنضال اكراد تركيا وايران من اجل الديمقراطية في بلديهما، وسيكون الطموح القومي للعرب او الاكراد اقرب للمنال في مناخ ديمقراطي يعم المنطقة منه في ظل الدكتاتوريات.

وبما ان الضرورة فرضت علينا، عربا وكردا واقليات، العيش سوية فيتوجب عندئذ السعي لايجاد صيغة تسمح بالتعايش المشترك. وبغياب ارادة العيش المشترك بين ابناء هذا البلد سنجد انفسنا امام خيارين لا ثالث لهما: عراق دكتاتوري باسم الحفاظ على وحدة البلاد وامنها يسلب الشعب حريته. او عراق ضعيف موحد شكلا ومنقسم فعلا، عراق حروب الطوائف والقوميات والقبائل، العراق القاصر الذي سيبقى بحاجة الى الوصاية الاجنبية.

عراقية الحل من خلال انتخابات بأشراف الامم المتحدة

ان عراقية الحل تفترض، اولوية المطالبة بالديمقراطية ، على اي شعار قومي او طائفي اخر مهما كانت مبرراته. ان المطالبة بالديمقراطية شىء والسعي من اجل السلطة شيء اخر وما تمارسه اطراف المعارضة العراقية هو سعي للأستحواذ على السلطة وليس الديمقراطية، ان السعي من اجل السلطة في ظل اللعبة الديمقراطية امر مشروع، ولكن السلطة باي ثمن هي سلطة بدون ديمقراطية.

المطلوب دمقرطة التجربة الكردية والمعارضة العراقية اولا من اجل تحقيق بديل ديمقراطي في كل العراق، وتكمن الخطوة الاولى في توصل الاطراف الكردية لقناعة باجراء انتخابات برلمانية جديدة في كردستان باشراف الامم المتحدة واطراف دولية حيادية، ان نجاح هذه التجربة سيوفر آلية مناسبة لحل يشمل كل العراق.

(الملف العراقي، العدد 30 - حزيران 1994)

❋ ❋ ❋